

طرائف المقال

[357] فأولها: ما ذكرناه في الفرق الإسلامية، وجعلناه فرقة مسماة بالمفوضة، وهم الذين يقولون بأن الله تعالى خلق محمدا صلى الله عليه وآله وفوض إليه أمر العالم، فهو الخلاق للدنيا وما فيها، وقيل: فوض ذلك إلى علي عليه السلام، وربما يقولون بالتفويض إلى سائر الأئمة عليهم السلام كما يظهر من بعض التراجم. وثانيها: تفويض الخلق والرزق إليهم، قال في "تعق": ولعله يرجع إلى الأول، وورد فسادُه عن الصادق (1) والرضا عليهما السلام. وثالثها: تفويض تقسيم الرزاق، ولعله مما يطلق عليه. ورابعها: تفويض الأحكام والأفعال إليه، بأن يثبت ما يراه حسنا ويرد ما يراه قبيحا، فيجيز الله إثباته وردّه، مثل أطعام الجد السدس، وإضافة الركعتين في الرباعيات، والوحدة في المغرب، والنوافل أربعا وثلاثين سنة. وتحريم كل مسكر عند تحريم الخمر إلى غير ذلك. وهذا محل إشكال عندهم، لمنافاته ظاهر "وما ينطق عن الهوى" وغير ذلك، لكن الكليني قائل به، والأخبار الكثيرة الواردة فيه، ووجه بأنها تثبت من الوحي، إلا أن الوحي تابع ومجيز، فتأمل. وخامسها: تفويض الإرادة، بأن يريد شيئا لحسنه ولا يريد لقبحه، كإرادته تغيير القبلة فأوحى الله تعالى بما أراد. وسادسها: تفويض القول بما هو أصلح له وللخلق، وإن كان الحكم الأصلي خلافه كما في صورة التقية. وسابعها: تفويض أمر الخلق، بمعنى أنه أوجب عليهم طاعته في كل ما يأمر وينهي، سواء علموا وجه الصحة أم لا، ولو كان بحسب ظاهر نظرهم عدم الصحة، بل الواجب عليهم القبول على وجه التسليم. _____ (1) ففي الصحيح عن عبد الله بن مسكان قال: دخل حجر بن زائدة وعامر بن خراعة الأزدي على أبي عبد الله عليه السلام فقال له: جعلنا فداك إن المفضل بن عمر يقول: أنكم ترزقون أرزاق العباد، إلى أن قال: لعنه الله وأبرز منه قال: أفنلعنه ونتبرء منه؟ قال: نعم. [*]